مداخلة مقدمة في فعاليات الملتقى الدولي الموسوم: "ترقية الاستثمار خارج المحروقات"، المنظم من طرف كلية الحقوق والعلوم السياسية بالتعاون مع مخبر القانون العقاري والبيئة، جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم، يومي 05 و06 ديسمبر 2016.

ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي كآلية لترقية الاستثمار في رأس المال البشري

لحبيب بلية
أستاذ مساعد "أ"
قسم العلوم السياسية
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم

ملخص:

يعد العنصر البشري أحد أهم العناصر الإستراتيجية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي مجتمع، لذلك تسعى دول العالم على اختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية إلى تطوير هذا العنصر بكل الوسائل والطرق، معتمدة أساسا على التكوين والتعليم؛ اللذان يزيدان من مخزون معارف رأسمالها البشري، حيث أن ما يستثمر في تنمية البشر هو أفضل أنواع رأس المال، وأن التعليم نفسه هو استثمار قومي، على حد وصف "ألفريد مارشال".

وفي هذا الصدد، فقد أصبح النشاط التدريبي والتعليمي عموما، والتعليم العالي خصوصا، أحد المحركات الرئيسية للتنمية في فجر القرن الحادي والعشرين، وهو ما يسهم من ناحية أخرى في التقدم العلمي والتكنولوجي، وفي الازدهار العام للمعارف، وتلك هي العوامل الأكثر حسما للنمو الاقتصادي.

لذلك ومن أجل أن يكون التعليم العالي فعالا والاستثمار في رأس المال البشري ناجعا يتعين على مؤسسات التعليم العالي انتهاج آليات محددة على غرار مقاربة ضمان الجودة، وهذا ما سنحاول إبرازه في هذه الورقة.

الكلمات المفتاحية: الجودة؛ ضمان الجودة؛ مؤسسات التعليم العالي؛ رأس المال البشري.

Assurance qualité dans les établissements d'enseignement supérieur en tant que mécanisme de promotion de l'investissement dans le capital humain

Lehbib Bellia

Maitre Assistant « A »

Résumé:

L'élément humain est considéré comme l'un des plus importants éléments stratégiques dans le développement économique et social de toute société. Pour cette raison, les pays du monde, quels que soient leur système politique et économique, tentent à développer cet élément par tous les moyens et méthodes, principalement par la formation et l'enseignement, qui améliorent les acquis du capital humain, car l'investissement dans le développement humain est le meilleur type de capital, et que l'enseignement lui-même est un investissement national, tel que décrit par "Alfred Marshall ".

À cet égard, l'activité de la formation et de l'enseignement en générale, et l'enseignement supérieur en particulier, est devenue l'un des principaux moteurs du développement au début du XXI siècle, ce qui contribue d'autre part, dans le progrès scientifique et technologique, et le progrès général des connaissances, et ceux sont les facteurs les plus cruciaux pour la croissance économique.

Par conséquent, et afin que l'enseignement supérieur soit efficace et l'investissement dans le capital humain soit performant, les établissements d'enseignement supérieur sont tenus d'adopter des mécanismes spécifiques à l'instar de l'approche d'assurance qualité, chose que nous allons essayer de mettre en exergue à travers le présent article.

Mots clés: Assurance qualité, Etablissements d'enseignement supérieur, Capital humain.

مقدمـــــــــة:

لقد بدأت إدارة الجودة الشاملة كمفهوم وكتطبيق في المنظمات الخاصة والمنشآت الصناعية، ثم امتد هذا المفهوم ليشمل مجال الخدمات بشكل عام، وعلى رأسها الخدمات التعليمية، إذ أن النجاحات التي حققتها حركة الجودة في القطاعين الصناعي والتجاري جذبت بشدة انتباه التربويين والإداريين ورؤساء المؤسسات التعليمية نحوها، ومن هنا بدأ التفكير في محاولة استعارة هذا المدخل من منبته الصناعي لتجريبه في الميدان التعليمي، ولعل مؤازرة "ديمنغ" و"جوران" لذلك مهدت الطريق لتبني هذا المدخل في هذا الميدان وبالأخص في شقه الجامعي[1]، ولعل ما يفسر الاهتمام المتزايد بجودة التعليم والارتقاء بمستواه في معظم الدول هو الإيمان بأن بناء الإنسان هو الاستثمار الأمثل، وأن ذلك لا يكون إلا بالتعليم الجيد، وأن التعليم من أهم أركان النهضة في أي مجتمع[2]، كما أن "البشر هم أكثر الاستثمارات أهمية".[3]

إنطلاقا مما سبق، وبالنظر إلى أهمية جودة التعليم وأهمية الاستثمار في البشر، كيف تؤثر جودة مؤسسات التعليم العالي في رأس المال البشري ؟.

وقصد الإجابة عن هذه الإشكالية، نتناول الموضوع من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: مفهوم مقاربة ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي.

المحور الثاني: التعليم العالي كفعل اقتصادي.

المحور الثالث: علاقة ضمان جودة التعليم العالي بالاستثمار في رأس المال البشري.

---

[1]- مهدي السامرائي، **إدارة الجودة الشاملة في القطاعين الإنتاجي والخدمي**، عمان: دار جرير للنشر والتوزيع، 2007، ص. 417.

[2]- ضياء الدين زاهر، **إدارة النظم التعليمية للجودة الشاملة: دليل عملي**، القاهرة: دار السحاب للنشر والتوزيع، 2005، ص. 154.

[3]- امحمد فرعون ومحمد إليفي، **الاستثمار في رأس المال البشري كمدخل حديث لإدارة الموارد البشرية بالمعرفة**، منقول من:

زيارة يوم 2016/09/11 على الساعة:22سا و41د http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads

المحور الأول: مفهوم مقاربة ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي

إن نجاح تطبيق فلسفة إدارة الجودة الشاملة في المنظمات الاقتصادية أغرى الأكاديميين والمفكرين التربويين ودفعهم إلى الاهتمام بتبني هذه الفلسفة في قطاع التربية والتعليم.

أولا- نشأة وتطور الجودة في التعليم:

إن مسألة الجودة في التعليم ليست وليدة السنوات القليلة الماضية، بل تعود إلى العديد من العقود الماضية، فقد بدأت المؤسسات التعليمية الأمريكية السعي نحو الجودة منذ ثلاثينيات القرن الماضي[4]، أما فيما يتعلق بالأبحاث والدراسات فإن الفضل يعود للباحث النيوزيلندي "كلارنس بيبي" (Clarence E. Beeby) باعتباره أول من لفت الانتباه إلى مسائل النوع والجودة في التعليم، وإلى إمكانية التخطيط بل ضرورته لرفع جودة التعليم، من خلال كتابه الصادر سنة 1966 بعنوان "جودة التعليم في البلدان النامية" (The Quality of Education in Developing Countries).[5]

كما يعتبر "وليم قلاسر" (William Glasser) من الأوائل الذين استفادوا من مبادئ "ديمنغ" في الجودة لبلورة نظريته عن الضبط والتحكم في إدارة التربية في كتابه الصادر سنة 1969 تحت عنوان "مدارس بدون فشل" (Schools Without Failure).[6]

وفي نفس السنة 1969 أكد كبار التربويين في العالم، في الندوة التي عقدها المعهد الدولي للتخطيط التربوي التابع لمنظمة "اليونسكو"، على وجوب تحقيق الجودة في التعليم، وقد خلفت هذه الندوة أثرا كبيرا بخصوص جودة التعليم ما زال صداه يسمع حتى اليوم في الأوساط التربوية والتعليمية.[7]

---

[4]- Serbrenia J. Sims and Ronald R. Sims, **Total Quality Management in Higher Education: Is it Working? why Or why Not?,** London: Praeger Publishers, 1995, p. 8.

[5]- William L. Renwick, **''Clarence Edward Beeby (1902-1998)''**, Revue Perspectives, UNESCO, Vol. 28, N° 2, juin 1998, pp. 363-379.

[6]- أشرف السعيد أحمد محمد، **الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية بين رؤية ما بعد الحداثة والرؤية الإسلامية**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2008، ص. 147.

[7]- مهدي السامرائي، **مرجع سابق**، ص ص. 416-417.

وفي سنة 1983 ظهرت العديد من التقارير التي خلقت نوعا من الضغط على التربويين لقيادة وإدارة النظام التعليمي باتجاه التركيز على مواصلة السعي نحو تحقيق جودة التعليم مثل التقرير الذي حمل عنوان: "أمة في خطر" الذي أعدته "اللجنة الوطنية للتعليم العام" بالولايات المتحدة الأمريكية.[8]

وفي سنة 1988 شهدت ثانوية "ماونت إيدجكامب" (Mt. Edgecumbe) بمدينة "سيتكا" (Sitka) في ولاية "آلاسكا" (Alaska) بالولايات المتحدة الأمريكية أول تجربة لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية[9]، وفي سنة 1989 انعقد المؤتمر القومي لاستخدام وتطوير مؤسسات الجودة التعليمية في الولايات المتحدة الأمريكية في جامعة كاليفورنيا، حيث تركزت موضوعات المؤتمر على تحديد معايير الجودة القومية في التعليم[10]، وما أن حلت سنة 1991 حتى بدأ الاهتمام بإدارة الجودة الشاملة يتضح بشكل بارز في مؤسسات التعليم العالي، إذ تأسس اتحاد ضم مجموعة من المنظمات المهنية كجمعيات الأعمال فضلا عن الجامعات الأمريكية، يعمل على إدخال مفاهيم الجودة في المناهج والمقررات الدراسية[11]، وفيما بعد أصبح تطبيق الجودة في التعليم حقيقة واقعة حينما أعلن وزير التجارة الأمريكي "رونالد براون" (Ronald Brown) سنة 1993 أن جائزة "مالكولم بالدريج" الوطنية للجودة امتدت لتشمل قطاع التعليم إلى جانب الشركات الأمريكية العملاقة.[12]

وهكذا فقد تزايد الاهتمام بإدارة الجودة الشاملة في التعليم في عقد التسعينيات من القرن العشرين، والذي يسميه البعض بعقد الجودة الشاملة في التعليم، حيث تعددت وتكاثرت الكتابات والبحوث وبرامج الجودة الشاملة في التعليم، وخاصة العالي منه، ثم طبقت أفكار الجودة واستثمرت بصورة متزايدة في المدارس.[13]

ثانيا- مفهوم ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي:

---

[8]- أحمد بدح وخالد الصرايرة، **"تصور مقترح لتطوير معايير لإدارة الجودة وضمانها في الجامعات الأردنية في ضوء تقنيات التعلم الالكتروني"**، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد 5، العدد 9، 2012، ص ص. 181-209.

[9]- Tyler Weaver, Total **''Quality Management''**, Eugene, OR: ERIC Clearinghouse on Educational Management, N° 73, August 1992, pp. 1-7.

[10]- قاسم نايف علوان المحياوي، **"إدارة الجامعات في ضوء معايير الجودة الشاملة"**، مجلة إتحاد الجامعات العربية، عمان، العدد المتخصص 4، أفريل 2007، ص ص. 133-176.

[11]- مهدي السامرائي، **مرجع سابق**، ص. 421.

[12]- محسن المهدي سعيد وحسن حسين البيلاوي، **أسس المعايير والجودة الشاملة**، في: رشدي أحمد طعيمة (محرر)، **الجودة الشاملة في التعليم: بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد**، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2006، ص ص. 23-32.

[13]- أشرف السعيد أحمد محمد، **مرجع سابق**، ص ص. 147-148.

لقد انتهجت معظم النظم التعليمية التي تأخذ بمفهوم إدارة الجودة الشاملة مقاربات لتحقيق الجودة في مختلف مراحل التعليم منها مقاربة ضمان الجودة التي تقوم على نظام تقييم الجودة، والذي بدأ في منظومة التعليم قبل الجامعي تحت مسمى التفتيش، ثم تحول خلال العقد الأخير من القرن العشرين إلى ما يعرف بنظام مراقبة المستويات التعليمية الذي انتقل إلى التعليم العالي.[14]

ويعرف ضمان الجودة بأنه: "قيام المنتج للسلعة أو المقدم للخدمة بالتعهد بأن السلع التي ينتجها أو الخدمات التي يقدمها تتطابق مع التصاميم والمواصفات والمعايير المقررة من ناحية الجودة وأنها تقابل متطلبات الزبون وتشبع حاجاته ورغباته وتحقق رضاه".[15]

ويقصد به أيضا: "مجموعة من الخطط والأنشطة تطبقها إدارة المؤسسة في كافة الأقسام، وفي جميع المستويات، بهدف ضمان أن ناتج العمليات سوف يلبي حاجات الزبائن، وتوقعاتهم وذلك من خلال التأثير على الطريقة التي يتم وفقها تصميم المنتجات وتصنيعها وتفتيشها واختبارها، وتركيبها وتسليمها، وخدمتها، ويهدف نظام الجودة إلى تزويد الثقة بمنتجات المؤسسة".[16]

ومن خلال التعريفين السابقين يتضح أن مفهوم ضمان الجودة يركز على تصميم الجودة في محاولة للتأكد من أن إنتاج المنتج يتم وفقا لمواصفات محددة سلفا، أي أنه وسيلة لإنتاج منتجات بدون عيوب وخالية من الأخطاء. والهدف من ذلك الوصول إلى "صفر عيوب"، على حد وصف "كروسبي" (Crosby)، وذلك بتحقيق مواصفات المنتج أو الحصول على الأشياء الصحيحة من المرة الأولى وفي كل مرة.[17]

وفي مجال التعليم العالي يعبر ضمان الجودة عن: "كافة السياسات والنظم والعمليات الموجهة نحو ضمان المحافظة على جودة خدمات التعليم المقدمة من المؤسسة وتحسينها. وهو وسيلة تستحدثها

---

[14]- كمال نجيب، **المعايير التربوية في مصر: دراسة نقدية لمشروع إصلاح التعليم في عصر الليبرالية الجديدة**، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي السنوي لكلية التربية بالمنصورة بالتعاون مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة بعنوان: آفاق الإصلاح التربوي في مصر، كلية التربية، المنصورة، 2 و 3 أكتوبر 2004.

[15]- يوسف حجيم الطائي ومحمد عاصي العجيلي وليث علي الحكيم، **نظم إدارة الجودة في المنظمات الإنتاجية والخدمية**، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2009، ص. 248.

[16]- أحمد الخطيب ورداح الخطيب، **الاعتماد وضبط الجودة في الجامعات العربية: نموذج مقترح**، إربد: عالم الكتب الحديث، 2010، ص. 45.

[17]- Edward Sallis, **Total Quality Management in Education**, 3rd Ed., London: Kogan Page, 2002, p. 17.

المؤسسة لتؤكد لنفسها وللآخرين أن الظروف قد هيئت كي يبلغ الطلبة المستويات القياسية التي حددتها المؤسسة لنفسها".[18]

ويعرف أيضا بأنه: "مجموعة الإجراءات المخططة والمنهجية اللازمة لإعطاء ثقة كافية بأن المنتج التعليمي أو العملية التعليمية المؤداة تستوفي مطالب الجودة المطلوبة".[19]

وما دام أن الجودة في مؤسسات التعليم العالي تعني بلوغ الأهداف، تعد المؤسسة التي بلغت أهدافها بأنها تدير وتحقق الجودة[20]، لذلك يعني مفهوم ضمان الجودة أنه يمكن النظر إلى الجودة بوصفها التواؤم مع ما قررته المؤسسة، أي أن الأهداف المحددة قد تم بلوغها بطريقة تتسق مع معايير الجودة المحددة.

ثالثا- أهمية ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي:

إن الاهتمام بالجودة في مؤسسات التعليم العالي ما انفك يتزايد من يوم لآخر منذ تسعينات القرن الماضي، حيث حظي نظام التقييم وضمان الجودة والاعتماد باهتمام القائمين على هذه المؤسسات، وذلك من أجل تطوير النظام التعليمي القائم بها والحفاظ على ثقة العملاء ومؤسسات المجتمع المحلي.[21]

لقد تزايد الاهتمام بضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي على المستويين العالمي والإقليمي، حيث جرت العديد من المبادرات العالمية والإقليمية لتحسين الجودة في مؤسسات التعليم العالي من خلال عقد المؤتمرات والندوات، فعلى المستوى العالمي، نظمت "اليونسكو" بباريس مؤتمرا عالميا حول التعليم العالي من 5 إلى 9 أكتوبر 1998 تم فيه التركيز على ضمان الجودة في التعليم العالي، كما أقر اجتماع خبراء تقييم واعتماد مؤسسات التعليم العالي، الذي نظمته "اليونسكو" بالتعاون مع وزارة التعليم العالي في سلطنة عمان في2001، العديد من التوصيات التي تتعلق بالنهوض بالجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي.

---

[18]- اليونسكو، **المؤتمر العالمي للتعليم العالي: التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين: وثيقة عمل**، باريس، 5-9 أكتوبر 1998، ص. 38.

[19]- Yin Cheong Cheng, **''Quality Assurance in Education: Internal, Interface and Future''**, Quality Assurance in Education, Vol. 11, No. 4, December 2003, pp. 202-213.

[20]- كمال بداري وفارس بوباكور وعبد الكريم حرز الله، **ضمان الجودة في قطاع التعليم العالي: إعداد وإنجاح التقييم الذاتي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2013، ص. 17.

[21]- محسن بن سليمان البندري ومصطفى أحمد عبد الباقي، **الاتجاهات العالمية لضمان الجودة**، في: رشدي أحمد طعيمة (محرر)، **الجودة الشاملة في التعليم: بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد**، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2006، ص ص. 33-50.

وعلى الصعيد الإقليمي، نظمت "اليونسكو" في مارس 1998 المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي في بيروت بعنوان: "أي تعليم عال للعالم العربي في القرن الحادي والعشرين ؟" والذي أكد على أهمية الجودة في التعليم العالي، حيث طالب نظم التعليم العالي العربية ومؤسساتها بإعطاء الأولوية لضمان جودة البرامج، والتدريس، والمخرجات، وتطوير هيكليات، وآليات، ومعايير لضمان الجودة على المستوى الإقليمي، والوطني، بشكل يتناسب مع التوجهات الدولية مع الحفاظ على التنوع وفقا لخصائص كل بلد أو مؤسسة أو برنامج، كما صدرت عن المؤتمر خطة عمل تطالب كل دولة عربية بوضع آلية لتقييم جودة التعليم العالي بمجمل مقوماته من أنظمة، ومؤسسات، وبرامج، وهيئة تدريس، ومخرجات. وتشتمل طرق ضمان الجودة على وضع آليات لاعتماد البرامج الأكاديمية، والتقييم المؤسسي أو القطاعي لميادين معرفية أو مهنية معينة.[22]

كما أصدر المؤتمر الثامن لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، الذي عقد بالقاهرة ما بين 24 و27 ديسمبر 2001 تحت شعار "الجودة النوعية للتعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي لمواجهة التحديات المستقبلية"، العديد من التوصيات ومن أهمها دعوة الدول العربية إلى وضع معايير عربية للجودة والامتياز الأكاديمي، وإنشاء هيئات وطنية ومجالس لضبط وضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي، ودعوة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالتعاون مع اتحاد الجامعات العربية إلى إنشاء نظام عربي لتقييم الأداء وضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي، وتحديد متطلبات تطبيقه.[23]

كذلك أشرفت "اليونسكو" بالتعاون مع اتحاد الجامعات العربية على مؤتمر عقد في دمشق في ديسمبر 2003 أكد ضمن توصياته على ضرورة إنشاء آليات لضبط الجودة ونشر ثقافة التقييم والاعتماد في الجامعات العربية.[24]

وفي تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 بعنوان: "نحو إقامة مجتمع المعرفة"، دعا المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) الدول العربية إلى إنشاء مؤسسات مستقلة لتقييم برامج ومؤسسات التعليم العالي واعتمادها ضمانا للجودة.[25]

---

[22]- منير بشور، **ضمان الجودة في التعليم العالي في البلدان العربية: نظرة إجمالية**، في: عدنان الأمين (محرر)، **ضمان الجودة في الجامعات العربية**، بيروت: الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، 2005، ص ص. 113-180.

[23]- سوسن شاكر مجيد الجلبي، **"معايير الجودة الشاملة في الجامعات العربية"**، مجلة اتحاد الجامعات العربية، عمان، العدد المتخصص 4، أفريل 2007، ص ص. 277-307.

[24]- قاسم نايف علوان، **"إدارة الجودة الشاملة وإمكانية تطبيقها في كليات جامعة التحدي"**، مجلة اتحاد الجامعات العربية، عمان، العدد 46، 2006، ص ص. 215-251.

وبدوره أقر المؤتمر العاشر لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، الذي عقد في تعز باليمن في ديسمبر 2005 تحت شعار "التميز وللإبداع في التعليم العالي"، العديد من التوصيات، ومن أهمها اقتراح تشكيل اللجنة التأسيسية لدراسة إنشاء مؤسسة عربية لضمان الجودة والاعتماد في التعليم العالي، واقتراح إنشاء شبكة عربية للتنسيق بين هيئات الاعتماد الوطنية، وحث من ليس لديه من الدول على إنشاء هيئاتها الوطنية للاعتماد.

كما دعا المؤتمر الحادي عشر لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، المنعقد في دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة في نوفمبر 2007 تحت شعار "عولمة التعليم العالي: الهوية العربية وحتمية التطوير"، إلى اعتماد نظم ضمان الجودة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كمقومات أساسية لمنظومة التعليم العالي الحديثة.[26]

رابعا- أهداف ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي:

يشير ضمان الجودة إلى: "مجموعة من الأدوات والأساليب والإجراءات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والحفاظ على استمراريتها داخل المؤسسة التعليمية، وذلك لهدفين، أولهما: هدف داخلي لتحسين مكانة المؤسسة في البيئة التنافسية، وعدم الاقتصار على تحديد القيمة الأكاديمية لتفعيل التدريس والبحث العلمي على حد سواء، وثانيهما: هدف خارجي، ويعد جزءا من المحاسبية التي تحاول الجامعات الالتزام بها، سواء من قبل المشاركين أو الطلبة، أو المجتمع كأفراد عاملين أو الدولة كأحد مصادر التمويل".[27]

وعموما يهدف نظام ضمان الجودة في التعليم العالي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:[28]

1- الارتقاء والنهوض بمؤسسات التعليم المختلفة.

2- ربط مؤسسات التعليم الجامعي بالمجتمع وسوق العمل.

3- ضمان كفاءة أداء مؤسسات التعليم الجامعي.

4- تخريج طلبة ذوي كفاءة عالية المستوى العلمي والمعرفي.

5- إكساب الطلبة التفكير الإبداعي الذي يتمثل في أسلوب حل المشكلات والعمل الجماعي والاستمرار في تطوير الذات، والتكيف مع المستجدات المعرفية والتقنية الجديدة.

---

[25]- المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003: نحو إقامة مجتمع المعرفة**، عمان: المطبعة الوطنية، 2003، ص. 167.

[26]- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، **دليل المؤتمر الخامس عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي**، تونس، 2015.

[27]- Jürgen Kohler, **"Quality Assurance, Accreditation and Recognition of Qualifications as Regulatory Mechanism in The European Higher Education area"**, Higher Education in Europe, Vol. 28, N° 3, p. 317-330.

[28]- عبد الراضي المراغي، **تطبيق نظام ضمان الجودة التعليمية والاعتماد لتطوير التعليم الجامعي وقبل الجامعي**، القاهرة: دار الفكر العربى، 2007، ص ص. 24-26.

6- إعطاء الفرصة للقيادات التعليمية المسؤولة نحو التخطيط الإستراتيجي.
7- إعطاء الفرصة لمراقبة ومساءلة مقدمي الخدمة عن طريق هيئات الاعتماد.

خامسا- مبررات تبني ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي:

تضافرت العديد من العوامل التي أدت إلى تبني ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي، وهي:

1- إقبال معظم المجتمعات على التوسع في التعليم منذ بداية السبعينيات مع التضحية بالجودة في التعليم مما أسهم في زيادة معدلات البطالة.

2- قوة التنافس الاقتصادي جعلت دول العالم تتطلع إلى النظام التعليمي بوصفه الوسيلة والسلاح لمواجهة المتغيرات العالمية عبر السعي إلى إيجاد المواطن ذي القدرات الفعالة في مواجهة التنافس الاقتصادي والعولمة.

3- تمثل الثورة التكنولوجية الشاملة القائمة على تدفق علمي ومعرفي لم يسبق له مثيل تحديا للعقل البشري، وهو ما جعل المجتمعات تتنافس في تجويد نظمها التعليمية.

4- تنادي ظاهرة العولمة بما يسمى الحياة في قرية عالمية قائمة على أساس التنمية، والتفاهم، والتسامح بين الشعوب، وتقوية الديمقراطية وكلها أسس لصبغ النظم التعليمية بصفة معينة تحت اسم إدارة الجودة الشاملة.[29]

5- الشكوى العالمية المتزايدة من انخفاض مستويات الجودة في التعليم، وتشير تقارير "اليونسكو" إلى أن الدول المتقدمة أكثر شكوى من الدول النامية، وانخفاض مستويات الجودة يتضح من خلال انخفاض مستوى المنتج التعليمي وانخفاض الاتصال الجيد بين المؤسسات التعليمية والمجتمع.[30]

المحور الثاني: التعليم العالي كفعل اقتصادي

نحاول هنا إبراز مكانة التعليم العالي باعتباره فعلا اقتصاديا من خلال توضيح أسباب اهتمام الاقتصاديين به، وعلاقته بمفاهيم النمو الاقتصادي والاستهلاك والاستثمار.

أولا- أسباب زيادة اهتمام المفكرين الاقتصاديين بالتعليم العالي:

---

[29]- أحمد إبراهيم أحمد، **الجودة الشاملة في الإدارة التعليمية والمدرسية**، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2003، ص ص. 164-165.

[30]- سوسن شاكر مجيد ومحمد عواد الزيادات، **الجودة في التعليم: دراسات تطبيقية**، عمان: دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 2008، ص. 71.

منذ أن أكد "آدم سميث" (A. Smith) على أهمية التعليم في إكساب أفراد المجتمع القدرات والمهارات النافعة أثناء تعليمهم وتدريبهم، وأن الأموال التي تنفق في تنمية مواهبهم تعد جزءا من ثروة المجتمع، ومنذ أن أوضح "ألفريد مارشال" (A. Marshall) أن ما يستثمر في تنمية البشر هو أفضل أنواع رأس المال، وأن التعليم نفسه هو استثمار قومي، أصبح التعليم بمراحله وأنماطه المختلفة ضرورة اقتصادية واجتماعية تفرضها متطلبات التنمية وزادت أهمية تنمية الموارد البشرية لدورها الفاعل في معظم عمليات الإنتاج وتأثيرها الواضح في استمرارية النمو وصنع التقدم.[31]

وهكذا فقد أصبح النشاط التعليمي والتدريبي بكل مكوناته أحد المحركات الرئيسية للتنمية في فجر القرن الحادي والعشرين، وهو ما يسهم من ناحية أخرى في التقدم العلمي والتكنولوجي، وفي الإزدهار العام للمعارف، وتلك هي العوامل الأكثر حسما للنمو الاقتصادي.

وترجع العناية والاهتمام بالتعليم عموما، والتعليم العالي خصوصا، ودراسة آثاره من طرف الاقتصاديين خصوصا، للأسباب والعوامل والاعتبارات التالية:[32]

- دور التعليم المتزايد في دفع عملية التقدم والنمو الاقتصادي، حيث أثبتت البحوث والدراسات المتعددة أن الإنفاق على التعليم يمثل استثمارا للموارد البشرية إلى جانب كونه يمثل خدمة استهلاكية.

- تزايد نفقات التعليم في السنوات الأخيرة في ميزانيات أغلب الدول تزايدا ملحوظا، مما دعا إلى ضرورة البحث عن مدى الفائدة الاقتصادية التي ترجى من إنفاق هذه الأموال على التعليم وأثرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بغرض الموازنة بين العائدات الاقتصادية للتعليم وعائدات الأموال التي تستثمر في المشروعات المختلفة.

- التزايد الكبير في أعداد التلاميذ والطلبة وعجز الكثير من الدول عن القيام بأعبائها التعليمية كاملة، ومن ثم ظهور الحاجة إلى دراسة علمية تساعد في الوصول إلى أحسن عائد ممكن بأقل التكاليف الممكنة، وبالتالي ترشيد الإنفاق على التعليم بالاستناد إلى وسائل فنية مختلفة.

- الحاجة إلى البحث عن مصادر التمويل المختلفة التي يمكن أن تمول التعليم وتسد نفقاته وحاجاته.

وانطلاقا مما سبق يجدر بنا توضيح العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي.

ثانيا- العلاقة بين التعليم العالي والنمو الاقتصادي:

---

[31]- فاروق عبده فليه، **اقتصاديات التعليم: مبادئ راسخة واتجاهات حديثة**، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2003، ص. 391.

[32]- فاروق عبده فليه، **مرجع سابق**، ص. 17.

ركزت النماذج الاقتصادية التي تطورت في فترة الستينيات من القرن العشرين على تحليل النمو الاقتصادي والعوامل التي تحدد ذلك النمو، وغالبا ما كان يتم تفسير النمو الاقتصادي في ضوء عوامل الإنتاج التقليدية وهي: الأرض والعمل ورأس المال. وفي رأي "شولتز" (Schultz) أن أكبر خطأ أو قصور في الطريقة التي تم التعامل بها مع رأس المال في التحليل الاقتصادي هو إلغاء رأس المال البشري من هذا التحليل، فقد رأى البعض أن اعتبار التعليم وسيلة لخلق وتكوين رأس المال من الأمور التي تقلل من شأن الإنسان، حيث كان هؤلاء يعتقدون أن الغرض الأصلي للتعليم ثقافي وليس اقتصادي، فالتعليم في رأيهم ينمي الأفراد لكي يصبحوا مواطنين صالحين ومسؤولين من خلال إعطائهم فرصة للحصول على فهم القيم التي يؤمنون بها.[33]

غير أن البيانات الامبريقية الخاصة بنمو الدخل القومي كشفت أن هناك نسبة كبيرة من النمو في الدخل القومي لا ترجع إلى الزيادة في عوامل الإنتاج التقليدية، وإنما ترجع إلى عامل آخر لم تستطع تلك النماذج تفسيره فأطلق عليه العامل الباقي في النمو الاقتصادي. بعبارة أخرى، ترجع الفروق في الانتاجية إلى الفروق في مستوى تعليم الأيدي العاملة، وقد مثلت الأدلة الامبريقية التي أظهرتها هذه الأبحاث أساس فكرة التوسع في التعليم من أجل زيادة الإنتاجية ونمو ثروات الدول.[34] فقد أشار "شولتز" (Schultz)، على سبيل المثال، في دراساته عن الاقتصاد الأمريكي إلى أن معدلات الدخل القومي تنمو بارتفاع المستوى التعليمي، حيث تزداد القدرة الانتاجية لأفراد المجتمع، كما انتهت الأبحاث التي قام بها "دنيسون" (Denison) عن مصادر النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن 21 % من متوسط المعدل السنوي لنمو إجمالي الناتج القومي في الفترة ما بين 1921-1957 يرجع إلى الاهتمام بالتعليم والارتقاء بمستواه.[35]

ثالثا- التعليم العالي بين الخدمة الاستهلاكية والاستثمار:

يعد التعليم بصفة عامة بمثابة خدمة استهلاكية كونه يسعى إلى إعداد الفرد للحياة الخاصة، وتزويده بالجوانب الخلقية والثقافية والاجتماعية. ففي النظرة الكينزية، يعد الإنفاق على التعليم سواء قامت به الأسرة أو الحكومة إنفاقا استهلاكيا، ولذا فإن حساب الدخل القومي يعالج الإنفاق التعليمي كاستهلاك نهائي. وقد ترتب على اعتبار التعليم خدمة استهلاكية الإيمان بأن التعليم حق لكل مواطن، ومسؤولية على الدولة يجب أن توليه عنايتها، وأن تخطط له وتنفق عليه.[36]

---

[33]- صباح غربي، **"الاستثمار في التعليم ونظرياته"**، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العددان 2 و3، جانفي-جوان 2008، ص ص. 81-118.

[34]- المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج، **اقتصاديات التعليم**، الكويت: المركز، 2012، ص. 15.

[35]- فاروق عبده فليه، **مرجع سابق**، ص. 160.

[36]- **نفس المرجع**، ص. 158.

غير أن الارتباط القوي بين النمو الاقتصادي وبين رأس المال البشري، والدور الذي يلعبه التعليم كعامل أساسي لتحقيق النمو، أدى إلى تغيير النظرة للتعليم من كونه خدمة استهلاكية إلى اعتباره أحد العوامل الهامة التي يجب الاستثمار فيها نظرا لوجود فوائد أخرى يوفرها التعليم تعمل على زيادة الإنتاج وثروة المجتمع على المدى الطويل. كما أسفر المزج بين العولمة وفكر الليبرالية الاقتصادية الجديدة عن تكريس هذه النظرة الجديدة للتعليم، حيث تزايدت أهمية الأبعاد التجارية والسوقية للتعليم على حساب طبيعته الاجتماعية والتنموية، فتراجع اعتبار التعليم كخدمة عامة من أجل عائد ومنافع اجتماعية، وأصبح ينظر إليه كونه استثمارا يحقق عائدا ماديا كغيره من أشكال الاستثمار في السلع والخدمات. ولم يعد من غير المألوف أن تتضمن الدراسات الأكاديمية التي تتناول قضايا التعليم عبارات ومفاهيم تنتمي إلى أدبيات التجارة واقتصاد السوق الرأسمالي مثل: الاتجار في التعليم، والتعليم العابر للحدود، والجامعات الهادفة إلى الربح، وتصدير واستيراد خدمات التعليم، وسماسرة التعليم، وشركات التعليم التي يتم تداول أسهمها في سوق الأوراق المالية وغيرها.[37]

وهكذا فقد مهدت ووضعت أعمال "شولتز" (Schultz) دراسات حول "الاستثمار في رأس المال البشري" وغيرها من الدراسات الامبريقية في بداية الستينيات من القرن العشرين الأساس لتطوير مفهوم رأس المال البشري، والذي تم تعريفه وقتها بأنه: "العامل المجهول الذي يسهم في إحداث النمو الاقتصادي، والذي يتكون أساسا من التعليم والتدريب". وتفترض نظرية رأس المال البشري بأن الإنفاق على التعليم يعد بمثابة استثمار في رأس المال البشري، وهذا الاستثمار يؤدي بدوره إلى زيادة دخل الأفراد وزيادة الدخل القومي. ولذلك فقد استخدم رجال الاقتصاد نظرية رأس المال البشري في دعم فكرة زيادة الاستثمار في التعليم كوسيلة لزيادة رأس المال البشري وهو عامل مهم في زيادة النمو، وفي تشجيع الحكومات على استخدام الموارد العامة في تمويل التعليم[38]، كما تؤكد نظرية "رأس المال البشري" على أن التعليم بالإضافة إلى كونه نوعا من الاستهلاك يعتبر كذلك نوعا من الاستثمار المنتج، من خلال النظر إلى العمال على أنهم يمتلكون قدرا من رأس المال، وبهذا المعنى فالتعليم هو عملية استثمارية إنتاجية، وليس شكلا من أشكال الاستهلاك للأموال فقط.[39]

وقد استندت النظرة للتعليم كنمط استثماري على العديد من المبررات، أهمها:[40]

- يزيد التعليم من المقدرة الإنتاجية للفرد ومن ثم مقدرته على توليد الدخل.

---

[37]- محيا زيتون، **"التجارة بالتعليم في الوطن العربي: الإشكاليات والمخاطر والرؤية المستقبلية"**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 413، جويلية 2013، ص ص. 10-26.

[38]- المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج، **مرجع سابق**، ص ص. 16-17.

[39]- أحمد زقاوة، **"جودة التعليم العالي ومتطلبات التنمية البشرية"**، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 7، سبتمبر 2013، ص ص. 311-333.

[40]- فاروق عبده فليه، **مرجع سابق**، ص. 159-160.

- يزيد التعليم من إنتاجية المجتمع، مما يؤدي إلى ارتفاع الدخل الوطني وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية.
- يكشف التعليم عن استعدادات وميول الأفراد ويوجهها في خدمة الاقتصاد الوطني والمجتمع.
- ينمي التعليم قدرة الفرد على البحث العلمي لحل مشكلات المجتمع وتحقيق النمو الاقتصادي.
- ينمي التعليم قدرة الفرد على التكيف مع متطلبات العمل في أي قطاع، وفي مختلف الظروف.
- يعد التعليم القادة والإطارات المؤهلة المدربة لقيادة مسيرة التنمية وتوجيهها.
- يؤثر التعليم إيجابيا في الارتقاء الاجتماعي والتطور المهني للفرد.

هذه المبررات وغيرها تؤكد أن الإنفاق على التعليم يعد استثمارا يفوق معدل العائد منه بكثير معدل العائد من الاستثمار في معظم الأعمال التجارية والصناعية والاقتصادية، حيث أظهرت الأبحاث والدراسات الاقتصادية والتربوية أن العائد المالي للتعليم يقدر بثلاثة أمثال العائد من الاستثمارات المالية في المجالات الأخرى[41]، حيث أن عائدات الاستثمار في التعليم وتسليعه وتحويله إلى صناعة قابلة للتداول في بريطانيا مثلا وصلت خلال التسعينيات إلى حوالي 240 % من قيمة الاستثمار، بينما لم تتجاوز عائدات الاستثمار في بورصة لندن 65 % من قيمة الاستثمار[42]، كما أن كل دولار يستثمر في التعليم يدر عائدا يتراوح ما بين 10 و15 دولارا، ففي عالمنا الذي يقوم على المعرفة يمثل التعليم أفضل استثمار يمكن للدول أن ترصده من أجل بناء مجتمعات تتمتع بالازدهار والصحة الجيدة والإنصاف، فهو يطلق كل طاقات البشر، ويحسن سبل معيشة الأفراد والأجيال القادمة، وبالتالي فإن التعليم لا يعتبر مجرد ضرورة أخلاقية، بل هو اختيار رشيد.[43]

المحور الثالث: علاقة ضمان جودة التعليم العالي بالاستثمار في رأس المال البشري

من أجل إبراز العلاقة بين مقاربة ضمان الجودة والاستثمار في رأس المال البشري لا بد من تحديد مضمون رأس المال البشري، ثم توضيح مفهوم وأهمية الاستثمار في رأس المال البشري، وأخيرا التعرف على أثر ضمان جودة التعليم العالي على رأس المال البشري.

أولا- مضمون رأس المال البشري:

بالرجوع إلى مختلف الأدبيات التي عالجت موضوع رأس المال البشري نجد أن هناك عددا من التعاريف من بينها أن: "مفهوم رأس المال البشري يتضمن المعرفة والمهارات والإمكانات والقدرات والصفات والخصائص المختلفة الكامنة في الأفراد والتي لها صلة وارتباط بالنشاط الاقتصادي"، كما

---

[41]- صباح غربي، **مرجع سابق**، ص ص. 81-118.

[42]- نداء أبو عواد، **"الليبرالية الجديدة والتعليم: مضمونها وآثارها في السياق الفلسطيني المستعمر"**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 421، مارس 2014، ص ص. 83-98.

[43]- ONU, **L'Initiative mondiale pour l'éducation avant tout: Une initiative du secrétaire général de l'organisation des nations unies**, New York, 2012, p. 3.

أنه يشير إلى: "المدى الذي يمكن أن يستخدم فيه الأفراد كل ما تعلموه وما يمتلكونه استخداما منتجا مرتبطا بالنشاط الاقتصادي، أي ذلك النشاط الذي يحقق ثروة أو دخلا بصورة مباشرة أو غير مباشرة، والذي يتحقق بصورة أساسية في المنظمات ومن خلال الأفراد مدفوعي الأجر، ويمتد كذلك ليشمل أي نشاط غير سوقي مثل بعض الأنشطة المجتمعية والتطوعية والأعمال التي تجري في المنازل".[44]

كما أن رأس المال البشري يتمثل في رأس المال الفكري غير المادي وغير الملموس، والذي يتراكم بالاستثمار في التعليم والبحوث بهدف زيادة كفاءة الموارد في المستقبل، وهو يمثل كل ما يزيد من إنتاجية العنصر البشري، من مهارات معرفية وتقنية اكتسبها من خلال العلم والخبرة، وتتمثل الميزة الأساسية لرأس المال البشري بكونه غير مادي بطبيعته أو غير ملموس، وبذلك يصبح من الضروري الاهتمام برأس المال البشري وصيانته عن طريق التدريب، التعليم المستمر والصحة والعناية اللائقة، من أجل تنمية الأفراد والمجتمع ودفع البلاد نحو التقدم والازدهار.[45]

إنطلاقا من تحديد مضمون رأس المال البشري، وبالنظر إلى أن الوظيفة الأساسية لمؤسسات التعليم العالي تتمثل في وظيفة التعليم، فإن هذه المؤسسات تكون لها اليد الطولى في تشكيل وإعداد وتكوين وصقل رأس المال البشري، حيث أن التعليم يعد الوسيلة التي تستطيع من خلالها مؤسسات التعليم العالي الإسهام في تنمية الأفراد تنمية كاملة وشاملة، أي تمكين هذه المؤسسات من أداء وظيفتها في تكوين وتنمية الموارد البشرية[46]، حيث يتوقع أن تكون لمؤسسات التعليم العالي مخرجات محددة وواضحة المعالم من حيث المتعلمين أو رأس المال البشري، تتمثل في الفئات الثلاث التالية:

- خريجون مهنيون، يتميزون بالقدرة على التعامل مع متطلبات سوق العمل بثقة وجرأة وإبداع.
- علماء ومهندسون وخبراء متميزون في تخصصاتهم.
- قادة رأي من مفكرين وفلاسفة ومثقفين في مجالاتهم، يكونون الطليعة في التغيير الفكري والفلسفي والحضاري في مجتمعاتهم.[47]

ثانيا- مفهوم وأهمية الاستثمار في رأس المال البشري:

يعرف الاستثمار في رأس المال البشري بأنه: "استخدام جزء من مدخرات المجتمع أو الأفراد في تطوير قدرات ومهارات ومعلومات وسلوكيات الفرد بهدف رفع طاقته الإنتاجية، وبالتالي طاقة المجتمع

---

[44]- امحمد فرعون ومحمد إليفي، **مرجع سابق**.

[45]- ليلى بعوني، **"الاستثمار في رأس المال البشري والعائد من التعليم"**، مجلة المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، العدد 4، 2015، ص ص. 166-176.

[46]- عبد الله بوبطانة، **"الجامعات وتحديات المستقبل مع التركيز على المنطقة العربية"**، مجلة عالم الفكر، المجلد 19، العدد 2، جويلية – سبتمبر 1988، ص ص. 93-112.

[47]- إبراهيم بدران، **"حول اقتصاديات التعليم العالي ودور الجامعات الخاصة: الأردن أنموذجا"**، مجلة ذوات، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط، العدد 12، 2015، ص ص. 42-56.

الكلية لإنتاج مزيد من السلع والخدمات التي تحقق الرفاهية للمجتمع، وكذلك لإعداده ليكون مواطنا صالحا في مجتمعه". وفي حالة تطبيق الاستثمار على الإنسان، ترتبط المنفعة في زيادة إنتاجية الشخص المتعلم حين حصوله على شهادة معينة ينتج عنها مهارات مستخدمة في مجال العمل. وبذلك يمكن القول أن الاستثمار في رأس المال البشري هو تخصيص حصة من مدخرات الدولة أو الأفراد لتعليم الأفراد أو تدريبهم بهدف الحصول على أيدي عاملة مؤهلة وذات كفاءة عالية.[48]

لقد تم اليوم إثبات أن رأس المال البشري هو عامل أساسي ليس فقط للنمو الاقتصادي، بل يرتبط مع مجموعة من المنافع غير الاقتصادية مثل تحسين الصحة والرفاه، كما تشير إلى ذلك العديد من المعطيات. ففي دراسة ل "نورمان هكس"، وهو من خبراء البنك الدولي، سنة 1980 شملت 83 دولة من دول العالم الثالث، حول العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي والإلمام بالقراءة والكتابة ومتوسط العمر المتوقع (الأمل في الحياة)، خلال الفترة 1960-1977 توصل إلى أن الدول التي حققت أعلى معدلات النمو الاقتصادي وعددها (12) دولة، كانت تتمتع بأعلى المعدلات في التعليم، وهي التي يحقق مواطنوها أطول عمر متوقع[49]، أي أن التعليم يحقق ما يسمى بالربحية الاجتماعية التي تشير إلى المنافع غير المباشرة التي يحققها التعليم لصالح المجتمع، والتي يصعب تقديرها كميا، غير أن ذلك لا ينتقص من كونها منافع حقيقية، فارتفاع مستوى المعارف والمهارات الناتج عن التعليم يؤثر على معدل نمو البلد وعلى قدرته التنافسية، ورفع المستوى التعليمي يساعد أيضا على تنمية ثقافة ذات طابع ديمقراطي، كما يسمح كذلك بالابتعاد عن المواقف المتشددة ومقاومتها.[50]

لذلك فقد أخذ الاستثمار في رأس المال البشري والانخراط في التعليم مركز الصدارة في استراتيجيات الدول لتعزيز النمو الاقتصادي، وتحسين فرص العمل ومعدل التماسك الاجتماعي، لذلك، فإن التعليم أصبح ينظر إليه باعتباره استثمارا في المستقبل الجماعي للمجتمعات والدول، وليس فقط في النجاح المستقبلي للأفراد.[51]

إن أهمية الاستثمار في التعليم هي التي تفسر ارتفاع الاعتمادات التي تخصصها الحكومات للتعليم، فعلى سبيل المثال بلغت نسبة الإنفاق العام على التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية 2,7 % من الناتج المحلي الإجمالي بما يعادل 11,2 % من الميزانية الحكومية سنة 2002، في حين بلغت نسبة

---

[48]- ليلى بعوني، **مرجع سابق**، ص ص. 166-176.

[49]- فاروق عبده فليه، **مرجع سابق**، ص. 46.

[50]- اليونسكو، **مرجع سابق**، ص. 61.

[51]- OCDE et UNESCO, **Le financement de l'éducation: Investissements et rendements, Analyse des indicateurs de l'éducation dans le monde**, 2002, p. 5.

الإنفاق العام على التعليم في ألمانيا 5,3 % من الناتج المحلي الإجمالي بما يماثل 9,8 % من الميزانية الحكومية في نفس السنة.[52]

وهكذا فبتطور النظرة الاجتماعية والاقتصادية للخدمة التعليمية، أصبح ينظر إلى التعليم كخدمة استهلاكية تقدمها الدولة من خلال ما تنفقه من الميزانية العامة على التعليم لتحقيق الإشباع لأفرادها، ثم تطور الأمر إلى النظر للتعليم على أنه استثمار كذلك بالنظر إلى العوائد الاقتصادية وغير الاقتصادية التي يحققها للفرد والمجتمع.

وفي الجزائر نجد أن المشرع لا يكتفي بمجرد النظر إلى التعليم باعتباره استثمارا فقط بل يعتبره استثمارا منتجا وإستراتيجيا في نفس الوقت، وهذا ما تؤكده أحكام المادة 8 من القانون التوجيهي للتربية الوطنية: "تعد التربية باعتبارها استثمارا إنتاجيا وإستراتيجيا، من الأولوية الأولى للدولة التي تسهر على تجنيد الكفاءات والوسائل الضرورية للتكفل بالطلب الاجتماعي للتربية الوطنية والاستجابة لحاجيات التنمية الوطنية".[53] وكتجسيد للمكانة التي يحظى بها التعليم في السياسة العامة للدولة، نجد أن الحكومة تخصص إعتمادات مالية معتبرة للتربية والتعليم بجميع مستوياته في الميزانية العامة للدولة، حيث تمثل ميزانية التسيير المخصصة لوزارتي التربية الوطنية والتعليم العالي ما مقداره 22,38 % من ميزانية التسيير في الميزانية العامة للدولة حسب قانون المالية لسنة 2016 على سبيل المثال، وهي بهذا تحتل المرتبة الثانية بعد وزارة الدفاع الوطني[54]، مع العلم أنها كانت في السنوات القليلة الماضية تحتل المرتبة الأولى، كما أن متوسط الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي (PIB) بلغ نسبا محترمة، حافظت على ثباتها تقريبا من سنة 1965 إلى غاية 2003، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول يوضح متوسط الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي (PIB) في الجزائر

الفترة	النسبة المئوية	الفترة	النسبة المئوية
1974-1965	% 6,2	1994-1985	% 7,2
1984-1975	% 6,1	2003-1995	% 6,1

المصدر: البنك الدولي، **طريق لم يسلك بعد: الإصلاح التعليمي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، تر. محمد أمين مخيمر وموسى فايز أبو طه، العين: دار الكتاب الجامعي، 2009، ص. 42.

[52]- المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج، **مرجع سابق**، ص ص. 113-114.

[53]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون رقم 08- 04 المؤرخ في 23 يناير 2008 المتضمن القانون التوجيهي للتربية الوطنية**، الجريدة الرسمية، العدد 4، المؤرخة في 27 يناير 2008.

[54]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون رقم 15- 18 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 المتضمن قانون المالية لسنة 2016**، الجريدة الرسمية، العدد 72، المؤرخة في 31 ديسمبر 2015.

ثالثا- أثر ضمان جودة التعليم العالي على رأس المال البشري:

تعد مقاربة ضمان الجودة من بين أهم المقاربات التي تلجأ إليها مؤسسات التعليم العالي من أجل تجويد وتحسين مخرجاتها المتمثلة في الطلبة، الذين سيصبحون رأس مالا بشريا بمجرد التحاقهم بمختلف قطاعات التشغيل والعمل، وذلك راجع إلى كون أن ضمان الجودة هي مقاربة مستمدة من فلسفة إدارة الجودة الشاملة التي تجعل محور اهتمامها المستفيد من التعليم، ولا شك في أن الطالب – رأس المال البشري المستقبلي- هو المستفيد الداخلي الأول من عملية التعليم.

إن مقاربة ضمان الجودة في التعليم العالي قائمة على حقيقة مفادها أن الطالب لا يعد هو المنتج العائد، إنما المنتج العائد هو ما يكتسبه الطالب من خلال عملية التربية والتعليم من معارف ومهارات تعمل على تنميته الذاتية في الجوانب الآتية:[55]

- المعارف التي تجعله قادرا على الفهم والإدراك العلمي.
- المهارات التي تجعله قادرا على أداء وتشكيل وتصميم الأشياء.
- الخبرة والاحتراف الذي يجعله قادرا على تحديد وتركيب أولياته في الحياة.
- المبادئ التربوية التي تساعده على أن يكون عضوا مساهما وصالحا في المجتمع.

ومعنى ذلك أن جودة التعليم لا تخص منتجا بعينه، أو سلعة للتسويق ولكنها تنصب حول مواصفات الطالب المتخرج وكيفية تقديمه لسوق العمل، وهذا ما يتطلب ويفرض على مؤسسات التعليم العالي وضع مواصفات المتخرج الذي يحتاجه سوق العمل.[56]

وبالنظر إلى أن مقاربة ضمان الجودة تؤثر على المعارف والمهارات والخبرات والمبادئ التربوية للطالب المتخرج فهي تؤثر على رأس المال البشري، حيث أنها تعمل على تطويره وبالتالي فهي تعمل على ترقية الاستثمار فيه وتجويده وتعظيم الاستفادة منه.

---

[55]- محمد عوض الترتوري وأغادير عرفات جويحان، **إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز المعلومات**، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2006، ص. 60.

[56]- خليل عودة، **نموذج في ضبط معايير الجودة في التعليم الأكاديمي**، المؤتمر السادس لعمداء كليات الآداب في الجامعات العربية، طرابلس، لبنان، 21 و22 أفريل 2007.

خاتمـــــة:

من خلال ما تقدم نستنتج أن إدارة الجودة الشاملة كفلسفة ومبادئ ظهرت في بادئ الأمر في عالم المنظمات الصناعية الخاصة، غير أن نجاحاتها الباهرة أدت في النهاية إلى تعميمها إلى باقي قطاعات النشاط، الخاصة والعامة، ومن بينها قطاع التربية والتعليم. غير أن ذلك لا يعني تطبيقها بحذافيرها بل يتطلب الأمر إجراء بعض التعديلات وتكييف مبادئها حسب بيئة وخصوصيات المؤسسات التعليمية.

إن تطبيق فلسفة إدارة الجودة الشاملة يستدعي اللجوء إلى مقاربات لتجسيد مبادئ هذه الفلسفة على أرض الواقع، ومن هنا كان لا بد من الاستعانة بمقاربة ضمان الجودة التي تعبر عن مجموعة من الخطط والأنشطة التي تطبقها المنظمة حتى تؤكد للمتعاملين معها أنها تضمن الحصول على خدمات أو مخرجات تتوفر على المعايير المحددة سلفا وذات جودة، وهي مقاربة مطبقة في مؤسسات التعليم العالي، ومن بين أهدافها الأساسية تخريج طلبة تتوفر فيهم المعارف والمهارات والإمكانات والقدرات والصفات والخصائص المختلفة، وهي العناصر المكونة لرأس المال البشري، وهي المعايير المطلوبة في سوق العمل.

إن مقاربة ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي تعمل على ترقية الاستثمار في رأس المال البشري باعتبارها مقاربة قائمة على التطوير والتحسين المستمر للجودة، كما أنها تهدف إلى تعظيم الاستفادة من الاستثمارات أيا كانت، حيث أن تجويد المخرجات (الطلبة المتخرجون) يعني تحقيق أقصى استفادة منهم عند التحاقهم بسوق العمل أي عندما يصبحون رأس مال بشري عامل.

قائمة المراجع:

أولا- المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب والمؤلفات العامة:

- أحمد (أحمد إبراهيم)، **الجودة الشاملة في الإدارة التعليمية والمدرسية**، الإسكندرية: دارالوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2003.

- الأمين (عدنان) (محرر)، **ضمان الجودة في الجامعات العربية**، بيروت: الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، 2005.

- الترتوري (محمد عوض) وجويحان (أغادير عرفات)، **إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز المعلومات**، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2006.

- الخطيب (أحمد) والخطيب (رداح)، **الاعتماد وضبط الجودة في الجامعات العربية: نموذج مقترح**، إربد: عالم الكتب الحديث، 2010.

- السامرائي (مهدي)، **إدارة الجودة الشاملة في القطاعين الإنتاجي والخدمي**، عمان: دار جرير للنشر والتوزيع، 2007.

- الطائي (يوسف حجيم) والعجيلي (محمد عاصي) والحكيم (ليث علي)، **نظم إدارة الجودة في المنظمات الإنتاجية والخدمية**، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2009.

- المراغي (عبد الراضي)، **تطبيق نظام ضمان الجودة التعليمية والاعتماد لتطويرالتعليم الجامعي وقبل الجامعي**، القاهرة: دار الفكر العربى، 2007.

- المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج، **اقتصاديات التعليم**، الكويت: المركز، 2012.

- المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقريرالتنمية الإنسانية العربية للعام 2003: نحو إقامة مجتمع المعرفة**، عمان: المطبعة الوطنية، 2003.

- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، **دليل المؤتمرالخامس عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي**، تونس، 2015.

- اليونسكو، **المؤتمر العالمي للتعليم العالي: التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين - وثيقة عمل**، باريس، 5- 9 أكتوبر 1998.

- بداري (كمال) وبوباكور (فارس) وحرز الله (عبد الكريم)، **ضمان الجودة في قطاع التعليم العالي: إعداد وإنجاح التقييم الذاتي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2013.

- زاهر (ضياء الدين)، **إدارة النظم التعليمية للجودة الشاملة: دليل عملي**، القاهرة: دار السحاب للنشر والتوزيع، 2005.

- طعيمة (رشدي أحمد) (محرر)، **الجودة الشاملة في التعليم: بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد**، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2006.

- فليه (فاروق عبده)، **اقتصاديات التعليم: مبادئ راسخة واتجاهات حديثة**، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2003.

- مجيد (سوسن شاكر) والزيادات (محمد عواد)، **الجودة في التعليم: دراسات تطبيقية**، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2008.

- محمد (أشرف السعيد أحمد)، **الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية بين رؤية ما بعد الحداثة والرؤية الإسلامية**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2008.

ب- المقالات والدراسات:

- أبو عواد (نداء)، **"الليبرالية الجديدة والتعليم: مضمونها وآثارها في السياق الفلسطيني المستعمر"**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 421، مارس 2014، ص ص. 83-98.

- الجلبي (سوسن شاكر مجيد)، **"معايير الجودة الشاملة في الجامعات العربية"**، مجلة اتحاد الجامعات العربية، عمان، العدد المتخصص 4، أفريل 2007، ص ص. 277-307.

- المحياوي (قاسم نايف علوان)، **"إدارة الجامعات في ضوء معايير الجودة الشاملة"**، مجلة إتحاد الجامعات العربية، عمان، العدد المتخصص 4، أفريل 2007، ص ص. 133-176.

- بدح (أحمد) والصرايرة (خالد)، **"تصور مقترح لتطوير معايير لإدارة الجودة وضمانها في الجامعات الأردنية في ضوء تقنيات التعلم الالكتروني"**، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، اتحاد الجامعات العربية، صنعاء، المجلد 5، العدد 9، 2012، ص ص. 181-209.

- بدران (إبراهيم)، **"حول اقتصاديات التعليم العالي ودور الجامعات الخاصة: الأردن أنموذجا"**، مجلة ذوات، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط، العدد 12، 2015، ص ص. 42-56.

- بعوني (ليلى)، **"الاستثمار في رأس المال البشري والعائد من التعليم"**، مجلة المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، العدد 4، 2015، ص ص. 166-176.

- بوبطانة (عبد الله)، **"الجامعات وتحديات المستقبل مع التركيز على المنطقة العربية"**، مجلة عالم الفكر، المجلد 19، العدد 2، جويلية– سبتمبر 1988، ص ص. 93-112.

- زقاوة (أحمد)، **"جودة التعليم العالي ومتطلبات التنمية البشرية"**، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 7، سبتمبر 2013، ص ص. 311-333.

- زيتون (محيا)، **"التجارة بالتعليم في الوطن العربي: الإشكاليات والمخاطر والرؤية المستقبلية"**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد413، جويلية 2013، ص ص. 10-26.

- علوان (قاسم نايف)، **"إدارة الجودة الشاملة وإمكانية تطبيقها في كليات جامعة التحدي"**، مجلة اتحاد الجامعات العربية، عمان، العدد 46، 2006، ص ص. 215-251.

- عودة (خليل)، **نموذج في ضبط معايير الجودة في التعليم الأكاديمي**، المؤتمر السادس لعمداء كليات الآداب في الجامعات العربية، طرابلس، لبنان، 21 و22 أفريل 2007.

- غربي (صباح)، **"الاستثمار في التعليم ونظرياته"**، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العددان 2 و3، جانفي-جوان 2008، ص ص. 81-118.

- فرعون (امحمد) وإليفي (امحمد)، **"الاستثمار في رأس المال البشري كمدخل حديث لإدارة الموارد البشرية بالمعرفة"**، منقول من:
http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads

- نجيب (كمال)، **المعايير التربوية في مصر: دراسة نقدية لمشروع إصلاح التعليم في عصر الليبرالية الجديدة**، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي السنوي لكلية التربية بالمنصورة بالتعاون مع

مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة بعنوان: آفاق الإصلاح التربوي في مصر، كلية التربية، المنصورة، 2 و3 أكتوبر 2004.

ت- النصوص القانونية:

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون رقم 08- 04المؤرخ في23 يناير 2008 المتضمن القانون التوجيهي للتربية الوطنية**، الجريدة الرسمية، العدد 4، المؤرخة في 27 يناير 2008.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون رقم 15- 18المؤرخ في30ديسمبر2015 المتضمن قانون المالية لسنة 2016**، الجريدة الرسمية، العدد 72، المؤرخة في 31 ديسمبر 2015.

ثانيا- المراجع باللغة الأجنبية:

- Cheng Yin Cheong, **''Quality Assurance in Education: Internal, Interface and Future''**, Quality Assurance in Education, Vol. 11, No. 4, December 2003, pp. 202-213.

- Kohler Jürgen, **''Quality Assurance, Accreditation and Recognition of Qualifications as RegulatoryMechanism in The EuropeanHigher Education area''**, Higher Education in Europe, Vol. 28, N° 3, p. 317-330.

- OCDE et UNESCO, **Le financement de l'éducation: Investissements et rendements, Analyse des indicateurs de l'éducation dans le monde**, 2002.

- ONU, **L'Initiative mondiale pour l'éducation avant tout: Une initiative du secrétaire général de l'organisation des nations unies**, New York, 2012.

- Renwick William L., **''Clarence Edward Beeby (1902-1998)''**, Revue Perspectives, UNESCO, Vol. 28, N° 2, juin 1998, pp. 363-379.

- Sallis Edward, **Total Quality Management in Education**, 3rd Ed., London: Kogan Page, 2002.

- Sims Serbrenia J. and Sims Ronald R., **Total Quality Management in Higher Education: Is it Working? why Or why Not?,** London: Praeger Publishers, 1995.

- Weaver Tyler, **''Total Quality Management''**, Eugene, OR: ERIC Clearinghouse on Educational Management, N° 73, August 1992, pp. 1-7.